الحركات الانفصالية في اليمن
الحراك الجنوبي أنموذجا

أ.م.د.ابتسام محمد العامري(*)

المقدمة :

لطالما كان اليمنيين شعبا ونخبا ينظرون الى مستقبلهم من منظار واسع هو منظار الوحدة ، لذا فأن شرعية الدولة والقوى السياسية ووجودها مرتهن بتحقيق هذا المطلب الذي ازاح عن طريقه كل المشاريع التي تخالفه في الرؤى والاهداف ، واذا كان حلم الوحدة قد تحقق في العام ١٩٩٠ فأنه ادى الى امرين الاول : ظهور اشكاليات بنيوية وتصدعات قيمية بات من الصعب تجاوزها وترميمها كلما تقادمت هذه الوحدة، والثاني: ان الوحدة تحولت الى اداة قهر واستلاب لجزء مهم من الشعب اليمني بسبب اتباع السلطة الحاكمة انذاك ايديولوجيا لا تتفق مع حاجاته وطبيعته مما ولد تدريجيا حالة من الاغتراب وازمة في الهوية اجبرته على الخروج من صمته ومقاومة كل مشاريع تهميشه من خلال تنظيم الفعاليات والنشاطات الهادفة للتعبير عن احتجاجها ورفضها لكل اجراءات السلطة ومن ثم تهيئة الظروف لتشكيل حراك سلمي يتخذ المحافظات الجنوبية والشرقية من البلاد قاعدة لعمله .

وعوضا عن ان يبني الحراك مشروعا وطنيا تنضوي جميع فئات المجتمع اليمني وشرائحه تحت جناحه ويصبح الناطق بأسم مطالبه المشروعة تحول الحراك الى الانعزال وتقوقع على ذاته وتخلى عن ثقافته المدنية لصالح الثقافة المحلية وعن توجهاته الوحدوية لصالح التوجهات القطرية الضيقة مما حوله الى مشروع قاصر غير قادر على التعبير عن طموحات ابناء الجنوب او تغيير واقعه بل غرق في صراعات ونزاعات لا طائل منها على الهيمنة والنفوذ مع القوى المحلية السياسية والقبلية ، واذا ما كان الحراك الجنوبي قد احدث تغييرا خاصة في بدايات تشكيله فأنها في الواقع اصاب المظهر دون الجوهر .

(*)جامعة بغداد/مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

تستند فرضية هذا البحث على حقيقة ان قيادات الحراك الجنوبي ستبذل قصارى جهدها من اجل تحقيق حلمها بفصل الجنوب عن دولة اليمن وستقاوم كل الصعوبات التي يمكنها ان تقف حجر عثرة بوجه هذا المشروع ولكن كل ذلك سيبقى مرهونا بطبيعة التحالفات الاقليمية والدولية بين القوى التي تتحكم بشؤون المنطقة والتطورات السياسية والعسكرية التي توجه بوصلة الاحداث فيها بإتجاهاتها المختلفة والمتضاربة ، ومن اجل اثبات هذه الفرضية تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : نشأة الحراك الجنوبي ومسارات تطوره .

المبحث الثاني : تشكيلات الحراك الجنوبي الرئيسة .

المبحث الثالث : دواعي ظهور الحراك الجنوبي .

المبحث الاول : نشأة الحراك الجنوبي ومسارات تطوره .

لم ينشأ الحراك الجنوبي من العدم وانما كان لظهوره دواعي مختلفة تعود الى تلك الاخطاء التي رافقت قيام الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠ والتي خلت بنود اتفاقاتها من اي فقرة تشير الى كيفية المحافظة على الوحدة من الانقلاب عليها من قبل أي طرف ، فالفهم المختلف للوحدة من قبل الطرفين الشمالي والجنوبي انعكست سلبا فيما بعد على ارض الواقع، اذ ينظر الطرف الجنوبي للوحدة على انها حاملة للمشروع الوطني التحديثي القائم على اساس الشراكة المتكافئة واحترام حقوق الاخرين وبناء دولة القانون والنظام، بينما ينظر الطرف الشمالي للوحدة كونها قائمة على القوة والعصبية والنفوذ واعراف القبيلة، هذا التناقض بين الرؤيتين ادى الى بروز الخلافات منذ الايام الاولى للوحدة.

عمقت الانتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٩٣ الشروخ بين طرفي الوحدة فحصول ائتلاف حزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس صالح) والتجمع اليمني للاصلاح (حزب اسلامي) وكلاهما ينتميان للشمال على ٢٤٥ دائرة مقابل ٥٦ دائرة للحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي جعل القيادة الجنوبية تحس بأن هناك محاولة لأقصائها من المعادلة السياسية وانه قد يتم الاستغناء عنها مستقبلا في أي ائتلاف حاكم وكان من الطبيعي ان يتبادل الطرفان الاتهامات في ظل حالة عدم الثقة التي

سادت علاقتهما[١] فالخلاف والجدل حول عدد من القضايا مثل وحدة الاراضي وتقاسم السلطة بين الشمال والجنوب وتوزيع الموارد ما بين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وشركائه في السلطة من حزب التجمع اليمني للاصلاح ومجموعة من قيادات الجنوب الذين يطلق عليهم اسم (الزمرة) وبين نائب الرئيس اليمني السابق على سالم البيض وشركائه من القيادات الجنوبية الذين يطلق عليهم اسم (الطغمة)* ادت لقيام حرب ما بين الطرفين في عام ١٩٩٤ بعد مضي ما يقارب ٤ سنوات من الوحدة ما بين شطري اليمن، وعلى الرغم من الحاق الطرف الاول الهزيمة بالطرف الثاني وتعزيزه للوحدة اليمنية الا ان المعركة حول القضية الجنوبية لم تجد طريقها للحسم وادت الى ممارسة الحكومة لسياسة الاقصاء والتهميش بحق قيادات وابناء الجنوب من خلال اجراءات تعسفية مورست ضدهم مثل تسريح الاف العسكريين وابعاد حوالي ٩٠% من الموظفين المدنيين الذين انتقلوا للعمل في العاصمة صنعاء والمحافظات الشمالية من خلال ابعادهم عن مناصبهم القيادية او تحويلهم او طردهم او قطع العلاوات المخصصة لهم او نقلهم من عدن الى المناطق الريفية النائية ووضعهم في مواقع هامشية اقل من درجاتهم العلمية والعملية خاصة العسكريين الذين اضطروا الى العودة للجنوب وتقديم طلباتهم للتقاعد فضلا عن الاستيلاء على اراضي عدد من

---

[١]– يذكر الشيخ عبدالله حسين الاحمر(رئيس التجمع اليمني للأصلاح) في مذكراته ان الرئيس صالح طلب منه هو وحلفاؤه الاسلاميين في عام ١٩٩٠ان يعمل على تأسيس حزب يكون رديفا لحزب المؤتمر الشعبي العام على ان يكون هدفه معارضة الوحدة اليمنية وخلق الازمات والتوترات مع الحزب الاشتراكي كل ذلك من اجل تعطيل تنفيذ اتفاقات الوحدة ، للمزيد من التفاصيل ينظر: فضل الربيعي، القضية الجنوبية والحراك الجنوبي الخلفية والاسباب، في: فؤاد عبد الجليل الصلاحي (محررا) الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق ، بيروت والدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٣٣–٢٣٥ .

* انقسم الحزب الاشتراكي اليمني الى تيارين متنافسين هما : الزمرة وهي مجموعة سياسية جنوبية يتحدر معظم اعضائها من محافظتي ابين وشبوة ، اما خصمها الطغمة فهي لا تختلف عنها من حيث الاصل والعمل السياسي لكن معظم اعضائها يتحدرون من محافظتي الضالع ولحج وقد ادى التنافس الحاد بين هاتين المجموعتين الى دخولهما في صراع مسلح في العام ١٩٨٦ ادى الى انتصار الطغمة وهروب ما يقارب من ٣٠ الف من اعضاء الزمرة بقيادة علي ناصر محمد الى شمال اليمن ليتحالفوا مع الرئيس علي عبدالله صالح وكان من بينهم الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي للمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة الأزمات الدولية ، قضية اليمن الجنوبي : تجنب الفشل ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٤٥ ، ٢٥ ايلول ٢٠١٣ ، ص ١، منشور على الموقع http://www.crisisgroup.org

الجنوبيين وثرواتهم [٢] .

ادت هذه السياسة التمييزية تدريجيا الى ظهور حركة احتجاجية شعبية في العام ٢٠٠٧[٣]، بدأت مع مطالبة جمعية المتقاعدين العسكريين التي تضم عددا من العسكريين المبعدين عن وظائفهم بعريضة الى رئاسة الجمهورية تركزت حول مطالب محددة ابرزها اعادتهم الى عملهم السابق ، وتعويضهم ماديا عن السنوات التي اجبروا فيها على ترك العمل وترقيتهم ، وارجاع الاراضي التي اشتروها من خلال الجمعيات السكنية وجرى نهبها بعد الحرب ، ولكن هذه المطالب لم يتم تلبيتها او حتى الاصغاء لها مما دعا هؤلاء العسكريين الى القيام بمسيرات في السابع من تموز ٢٠٠٧ والتي توالت على مدى السنوات التالية لتواجه بعنف مفرط من قبل الاجهزة الامنية وصل الى حد اعتقال ما يقارب ٣-٦ الاف من الناشطين مما دفع الحراك في تموز ٢٠٠٩ الى رفع سقف مطالبه بالدعوة الى انفصال الجنوب والعودة الى ما قبل ٢٢ ايار ١٩٩٠، وعلى الرغم من ان انضمام طارق الفضلي (جهادي سابق وحليف علي عبدالله صالح في حرب ١٩٩٤ وينتمي لعائلة سلطان ابين) وعلى سالم البيض(رئيس الحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس دولة الوحدة) لقائمة المطالبين بفك الارتباط بين الجنوب والشمال قد عزز من موقف الحراك الا انه اثار خلافات بين قيادات الحراك وبعض الشخصيات الجنوبية المؤثرة وبين الاخيرة وقيادات الخارج المختلفة فيما بينها ايضا نظرا لسعي كل طرف من هذه الاطراف الى كسب المزيد من الانصار والظهور بمظهر القائد القادر على قيادة الحراك وتحقيق مصالح الجنوب [٤] .

وعلى الرغم من اختلاف هذه القيادات فيما بينها حول عدد من القضايا الا انها اتفقت جميعا على على ان الوحدة ليست قرآنا منزلا وانها ارادة شعب وهو ما عبر عنه صراحة

---

[٢]- قام الرئيس صالح بعد حرب ١٩٩٤بأسناد اغلب المناصب القيادية في الاجهزة الامنية والعسكرية والمالية والضرائب في الجنوب لأبناء الشمال للمزيد من التفاصيل ينظر : فضل الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨.

[٣]- تعود اولى المحاولات الانفصالية للجنوب اليمني الى العام ١٩٩٤ عندما اعلنت القيادة الجنوبية انفصالها عن الشمال بعد شهر من اندلا ع الحرب موجهة رصاصة الرحمة الى مشروع الوحدة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة الازمات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص١ .

[٤]- للمزيد من التفاصيل حول هذه الاحتجاجات والخلاف بين قيادات الجنوب ينظر : احمد طاهر ، الازمة اليمنية .. قراءة في جوهر الصراع واسبابه ، مجلة شؤون خليجية ، عدد ٦١ ، ربيع ٢٠١٠ ، ص ص ٧٩- ٨٠ .

صلاح الشنفرة عضو مجلس النواب عن محافظة الضالع الجنوبية بقوله " انهم في المحافظات الجنوبية يعتبرون انفسهم شركاء في الوحدة لكن تم اقصاؤنا وليست هذه هي الوحدة التي كنا نتمناها، كنا نتوقع ان تغير الوحدة اوضاعنا الى الافضل لكننا صدمنا بواقع اخر ووحدة اخرى"[٥]، فالجنوب حسب اعتقاد الجنوبيين خرج من معادلة الشراكة الوطنية وتحول من شريك اصيل في الدولة الجديدة الى فرع ضم الى الاصل ، لتتحول وحدة عام ١٩٩٠ بين الشطرين الى وحدة غلبة وضم والحاق وتحول نظام الحكم بنظر اليمنيين جميعا الى حكم فردي عصبوي [٦].

ادى تضامن معظم احزاب المعارضة اليمنية (احزاب اللقاء المشترك) لمطالب المتقاعدين واتهام الرئيس علي عبدالله صالح لها بالتحريض واثارة الفتنة لتحقيق مآرب سياسية الى تعقيد الاوضاع السياسية في اليمن لا سيما وان المعارضة نظمت في العام ٢٠٠٨ اعتصامات متوازية احتجاجا على سوء الاوضاع الاقتصادية التي واجهها الرئيس اليمني بمزيد من الاجراءات العقيمة التي اوصلت البلاد الى حالة الانفجار[٧] المتمثلة بالثورة السلمية اليمنية التي اندلعت في ١١ شباط ٢٠١١ اتساقا مع الانتفاضات والثورات في البلدان العربية الاخرى والتي اكسبت القضية الجنوبية عنصر نصر اضافي خاصة وان ما يجمع الحراك الجنوبي والثورة السلمية مشتركات عدة ابرزها : النضال ضد عدو مشترك هو النظام الحاكم الذي اتصف بالقمع والاستبداد والطغيان ، واتخاذ العمل السلمي وسيلة لانتزاع الحقوق ، واستخدام القاعدة الشعبية وسيلة لتحقيق الاهداف ، وهذه المشتركات تدعونا الى ملاحظة ثلاث قضايا اساسية هي :

١- خطأ الاعتقاد ان الثورة السلمية في اليمن هي شأن شمالي لا علاقة للجنوب به بل هي ثورة عبرت عن مطامح ملايين اليمنيين وتطلعاتهم من شمال اليمن حتى جنوبه .

٢- لم تنه ثورة ٢٠١١ القضية الجنوبية وكان من الضروري ان تحدد هذه الثورة

---

[٥]- نقلا عن : التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، اليمن : مشكلات السياسة وتحديات الامن ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦٦ .

[٦]- د. عبدالله الفقيه ، ازمة اليمن الحالية : الجذور .. التطورات .. الاحتمالات ، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث ، عدد ٦١ ، اكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٨ .

[٧]- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦٥-٢٦٦ .

موقفها من هذه القضية بأحترام حق شعب الجنوب في تحديد خياراته .

٣- ان العلاقة الايجابية التي ربطت بين القائمين على ثورة ٢٠١١ والحراك الجنوبي شابتها بعض الاشكاليات التي تمثل ابرزها في انضمام القيادات التي شاركت في حرب العام ١٩٩٤ على الجنوب للثورة وشاركوا في نهب ثرواته واملاك ابناءه [٨] .

واذا كانت مسألة تغيير النظام قد جمعت بين الحراك الجنوبي والثوار وابقت مطالبهم بالانفصال عند حدودها الدنيا [٩]، والتي كانت في حالة تنامي مكتسبة المزيد من التأييد من قبل اهالي الجنوب قبل الثورة الا ان العواطف الانفصالية سرعان ما عادت في نيسان ٢٠١٢ لسببين هما : فقدان الثورة لمصداقيتها حسب تصور الحراك بسبب مشاركة بعض النخب القيادية من النظام القديم اليها ، والاختلاف حول كيفية معالجة القضية الجنوبية ، لهذا نجد ان موقف الحراك من مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في ١٨ آذار ٢٠١٣ برعاية الامم المتحدة وبناءا على المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية واليتها التنفيذية والذي اوكلت اليه مناقشة القضايا العالقة في اليمن منها القضية الجنوبية ووضع دستور جديد للبلاد يتم في ضوئه اجراء انتخابات عامة في البلاد في شباط ٢٠١٤ كان سلبيا ورفض جميع قادة الحراك في الخارج والغالبية العظمى من الموجودين في الداخل المشاركة في المؤتمر** مستندين في رفضهم الى جملة من المسوغات ابرزها :عدم شرعية القوى السياسية التي شكلت مؤتمر الحوار الوطني ووضعت قواعد عمله ، ولم يطرح موضوع الانفصال في المؤتمر بوصفه خيار جدي يجري النقاش حوله بل طرح موضوع الوحدة كموضوع للنقاش، وحشر القضية الجنوبية مع قضايا اخرى على المستوى الوطني على الرغم من انها حسب تصور الحراك مختلفة جوهريا عن هذه القضايا وتستحق اهتماما اكبر ومفاوضات منفصلة بين الشمال

---

[٨]- عيدروس النقيب، التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية، في فؤاد عبد الجليل الصالحي (محررا) الثورة اليمنية.. الخلفية والآفاق، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت والدوحة، ٢٠١٢، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

[٩]- د. معتز سلامة، دولة لا نظام :هل يؤدي اتفاق نقل السلطة الى استقرار اليمن، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢ ، ص ١١٣ .

والجنوب [١٠] .

شهد المؤتمر تقديم مقترحات عدة لحل مشاكل اليمن الا ان الخلاف حول شكل الدولة اليمنية وعدد اقاليمها ادى الى انسحاب وفد الحراك اكثر من مرة من جلسات المؤتمر، وقد تحددت مطالب الاخير بضرورة اقامة دولة اتحادية تتكون من اقليمين شمالي وجنوبي شريطة ان تكون الحدود الفاصلة بين الاقليمين هي تلك الحدود القائمة قبل الوحدة اليمنية ، وعلى الرغم من قبول القوى المشاركة في الحوار لفكرة الدولة الاتحادية الا انها ابدت رفضها لمقترح الاقليمين خشية ان يكون ذلك بداية لانفصال الجنوب وطرحت مقابل ذلك فكرة اقامة دولة اتحادية من خمسة اقاليم .

دفع التضاد في الرؤيتين الى تشكيل مجموعة عمل سميت بمجموعة (٨+٨) لحل هذه المعضلة ضمت ثمانية ممثلين من الجنوب ومثلهم من الشمال كشرط من الحراك للعودة للجلسة الختامية للحوار، وقد اقرت الوثيقة شبه النهائية للجنة على منح الجنوبيين ٥٠% من المناصب الحكومية بنوعيها العليا والسيادية ومجلس القضاء الاعلى وتقاسم الموارد الطبيعية في البلاد مع منح المنطقة المنتجة لتلك الموارد حصة اكبر، وانسجاما مع صدور هذه الوثيقة اصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي في ١١

** نصت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تم التوقيع عليهما في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ وقرار مجلس الامن رقم ٢٠١٤ في السنة ذاتها على تقسيم المرحلة الانتقالية في اليمن الى فترتين تبدأ الاولى مع بدء نفاذ هذه الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس بعد اجراء انتخابات رئاسية مبكرة والتي تمت في ٢١ شباط ٢٠١٢ حيث زكي الرئيس عبد ربه منصور هادي لمنصب الرئيس اعتمادا على ما جاء في الآلية التنفيذية التي نصت على " يلتزم الطرفان الموقعان (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه واحزاب اللقاء المشترك وشركاه) بعدم ترشيح اي شخص لخوض الانتخابات الرئاسية او تزكية اي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربة منصور هادي " والتي حددت مدة حكمه بعامين تنتهي في بداية العام ٢٠١٤ ، اما الفترة الثانية ومدتها عامان فتبدأ مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بأجراء الانتخابات العامة وتنصيب رئيس الجمهورية على وفق الدستور الجديد ، وتم فيها التمديد للرئيس هادي استنادا الى ضمانات مخرجات الحوار الوطني والتي نصت احدى فقراتها على ان " ولاية الرئيس تنتهي بتنصيب الرئيس الجديد على وفق الدستور الجديد " للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد محسن الظاهري ، المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن ، في : مجموعة مؤلفين ، مستقبل التغيير في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، بيروت ، ٢٠١٦، ص ص ٢٠١٣– ٢٠١٥ .

[١٠]– شارك في مؤتمر الحوار الوطني مجموعة صغيرة من ممثلي الحراك بعضهم مرتبط بالرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والذين يفضلون البقاء في دولة الوحدة على الانفصال ، للمزيد من التفاصيل : مجموعة الازمات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ وص ص ٣–٤ .

ايلول ٢٠١٣ جملة من القرارات التي تم بموجبها تسوية اوضاع العسكريين الجنوبيين وتعويض بعضهم واعادة البعض الاخر للخدمة فضلا عن معالجة قضية الاراضي التي كانت ملكا للدولة في اليمن الجنوبي واستولت عليها حكومة الرئيس السابق علي عبدالله صالح [١١].

اتفق المتحاورون في مؤتمر الحوار الوطني الذي انتهت اعماله في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٤ رغم تعارض وجهات نظرهم في كثير من القضايا على اقامة مرحلة تأسيسية تقضي بالتوافق على اختيار رئيس جديد يستمد شرعيته من الحوار الوطني وليس من المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تستوعب جميع المكونات ، فضلا عن تشكيل هيئة وطنية تنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني لتكون بمثابة سلطة تشريعية [١٢] .

اضحت خشية الشماليين من انفصال الجنوب ويأس الجنوبيين من تحقيق مطالبهم في مؤتمر الحوار الوطني تتحكم في عقلية نخب الطرفين مما اوصل الاخير الى قناعة مفادها ان الامل بتحقيق حلول سريعة وقابلة للتنفيذ بعد مرور سنتين من المرحلة الانتقالية اصبح بعيدا، وتعود تلك القناعة الى اسباب واقعية اهمها: الفشل في تنفيذ اجراءات بناء الثقة، والخشية من عودة النظام القديم في ظل سيطرة نخب هذا النظام على المرحلة الانتقالية، وانقسام الحراك الى مجموعات متنافسة تتباين في رؤاها واهدافها واستراتيجيتها، وتصلب سياسات الهوية الجنوبية والذي يخيف الشماليين والجنوبيين على حد سواء من حيث انه سيشكل مقدمة لأضعاف تعاطف الشماليين مع مطالب الجنوبيين من جهة وطغيان الهوية الجنوبية على تطلعات اهالي الجنوب بتحقيق درجة اكبر من الحكم الذاتي على المستوى دون الاقليمي وعلى مستوى المحافظات من جهة اخرى[١٣] .

---

[١١]– للمزيد من التفاصيل حول نقاشات مؤتمر الحوار الوطني والمقترحات التي قدمت فيه، ينظر: ايمان عبد الحليم، تحولات ممتدة: معضلات وفرص الحوار الوطني في اليمن، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤ ، ص ص ١٤٤– ١٤٥.

[١٢]– محمد ناصر البخيتي ، تعقيب على بحث محمد محسن الظاهري ، المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤١ .

[١٣] للمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل والاسباب ينظر: مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤– ١٠.

اتسمت المرحلة اللاحقة لمؤتمر الحوار الوطني بعدم الاستقرار السياسي فالخلاف حول مسودة الدستور اليمني[١٤] وانتشار الاغتيالات للمدنيين والعسكريين على حد سواء ، وتصاعد الخلافات وتغيير التحالفات بين القوى السياسية في البلاد وكان ابرزها تحالف الرئيس علي عبدالله صالح وحركة انصار الله فيما عرف بالتحالف (الحوثي – الصالحي) والذي كانت من نتائجه سيطرة الحركة على العاصمة اليمنية صنعاء في ٢١ ايلول ٢٠١٤ والذي عدوه بمثابة اعلان الثورة بينما نظر اليه خصومهم على انه انقلاب على الشرعية الدستورية ولم يكتفوا بذلك بل مدوا سيطرتهم نحو مناطق جنوب وشرق البلاد والتحكم بأمكانات الدولة ومفاصلها ، وقد ادى هذا التمدد الى انقسام الحراك الجنوبي وتباين اراء نخبه فمنهم من يرى ان نجاح الحركة الحوثية بمثابة نجاح لحركتهم واخر ينتقد قيادات الحراك لفشلها في توحيد مواقفها وجهودها وثالث يدعو الى التوقف عن فرض الوصاية على شعب الجنوب وحراكه السلمي ، لكن التدخل العسكري السعودي في اليمن بمشاركة عشر دول فيما عرف بـ "عاصفة الحزم"في ٢٦ آذار ٢٠١٥ ضد التحالف (الحوثي – الصالحي)[١٥] ، حسم موقف الحراك الجنوبي من هذه التطورات بوقوفه الى صف المعسكر المعادي لتحالف انصار الله – صالح والذي يضم بين جنباته خليط غير متجانس من الشركاء والذي يضمهم فضلا عن حكومة هادي والسلفيين ورجال القبائل الذين لهم مظالم عند حركة انصار الله [١٦] .

ان السبب الكامن وراء ظهور الحراك الجنوبي يعود الى تلك الصراعات السياسية على المصالح والسلطة بين القوى الفاعلة في مجتمعي الشمال والجنوب وفي دولة الوحدة والتي خسر فيها طرف فيما ربح فيها الطرف الاخر، وبدل ان يسعى هذان الطرفين للبحث عن حلول ومعالجات منطقية وواقعية من خلال اعتماد اصلاحات يتم بها تغيير

---

١٤ – مجموعة الازمات الدولية ، اليمن في حالة حرب ، تقرير الشرق الاوسط رقم ٤٥ ، ٢٧ مارس ٢٠١٥ ، ص ١ ، منشور على الموقع http://www.crisisgroup.org

١٥– للمزيد من التفاصيل حول حيثيات هذه المرحلة ينظر : محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢١٥ – ٢١٧ .

١٦– ايرل لونجلي آلي وبيتر سولزبيري ، معركة عدن نقطة تحول في حرب اليمن ، مجموعة الازمات الدولية ، ٢٨ يوليه ٢٠١٥ ، ص ١ ، مقال منشور على الموقع http://www.crisisgroup.org

حال البلاد نحو الافضل نجد ان الطرفين يراهنان على تدمير احدهما للآخر [١٧] .

المبحث الثاني : تشكيلات الحراك الجنوبي الرئيسة :

يضم الحراك الجنوبي طيفا واسعا من الحركات والهيئات تحمل كل منها توجهات مختلفة بعضها له فعاليات وحضور سياسي كبير في داخل الوطن – خاصة في المحافظات الجنوبية– وخارجه ، والبعض الآخر برز في مرحلة معينة ثم توزع بين فعاليات وهيئات أخرى ، وقد مر تشكيل مكونات الحراك بمرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الأولى : اقتصرت مطالب الحراك في هذه المرحلة على تلبية المطالب الحقوقية دون غيرها وابرز الهيئات التي تشكلت في تلك المرحلة هي جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين التي تأسست في آذار ٢٠٠٧ وتوجت بتشكيل مجلس التنسيق الأعلى للرئاسة برئاسة العميد ناصر النوبة وانتشرت تشكيلاتها على مستوى جميع محافظات الجنوب ومديرياته ، وجمعية العاطلين عن العمل والتي كان لها وجود تنظيمي في جميع المحافظات الجنوبية ، وجمعية شباب بلا عمل التي تضم العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ، ومنظمة ولجان مناضلي ثورة ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول وحرب التحرير، وجمعيات المزارعين التي توحدت تحت تسمية مجلس تنسيق الجمعيات الزراعية ، وجمعية الدبلوماسيين المسرحين ، ولم يكن لبعض هذه الجمعيات حضور على مستوى المحافظات الجنوبية كلها وإنما اقتصر على محافظة واحدة او بعض المحافظات ، ولعل أهم ما يميز هذه الهيئات والجمعيات هو افتقارها لبرنامج سياسي موحد يوحدها جميعا ولا حتى برنامج يجمع أعضاء الهيئة الواحدة او وثيقة سياسية تجمع أعضاء أي هيئة من هيئات الحراك او حتى لائحة داخلية تجمع أعضاءها ، كم لم تعقد اغلب هذه الهيئات مؤتمرا او اجتماعا تأسيسيا للإعلان عن نفسها [١٨] .

---

[١٧]– نجيب غلاب ، لاهوت النخب القبلية .. تقديس الشيخ ولعن الدولة ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٦ .

[١٨]– للمزيد من التفاصيل : محمد حافظ عبد المجيد ، النفط والحراك الجنوبي في اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٧٩ ، يناير ٢٠١٠ ، ص ١١٦ .

المرحلة الثانية : مرحلة المطالبة بالاستقلال او الانفصال : وقد تشكلت في هذه المرحلة كيانات اخرى اتسمت بهياكل تنظيمية جديدة ومسميات تدل على الهدف الذي انشئت من اجله وابرز هذه الكيانات كانت المجلس الوطني الاعلى للنضال السلمي لتحرير واستعادة دولة الجنوب الذي تأسس في ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٨ برئاسة حسن باعوم ، وحركة النضال السلمي الجنوبي (نجاح) التي تأسست في اذار ٢٠٠٩ ، والهيئة الوطنية العليا لأستقلال الجنوب التي اسسها ناصر النوبة رئيس مجلس التنسيق الاعلى لجمعية المتقاعدين العسكريين والامنيين في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٨ ضم المدنيين والعسكريين على حد سواء ، ومجلس قيادة الثورة السلمية الذي تشكل في ايار ٢٠٠٩ من خلال دمج اغلب الكيانات التي تأسست ابتداءا من عام ٢٠٠٨ ما عدا الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب وتم اختيار قيادته من رؤساء تلك الهيئات برئاسة رئيس اليمن الجنوبي السابق والنائب السابق لرئيس دولة الوحدة علي سالم البيض والذي استأنف نشاطه السياسي في الوقت ذاته [١٩] وهو يعد من ابرز مؤيدي فك الارتباط بين شطري اليمن بدعوته لتصعيد المظاهر المناهضة لما اسماه " الاحتلال القسري الشمالي لدولة الجنوب " ورفضه المشاركة بأي تفاهمات ومفاوضات مع قيادات اليمن الشمالي حول مصير الجنوب مفضلا خيار الانفصال على خيار الوحدة ، ويأتي رفضه المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني انسجاما مع هذا التوجه اذ وصف الحوار بـ"المسرحية الهادفة لأجهاض مطالب شعب الجنوب في الانفصال عن الشمال" وانه "حوار الاحتلال الهدف منه التشويش على الرأي العام والعالم بأختزال قضية الجنوب بأنسحاب او مشاركة اشخاص لا يمثلون الا انفسهم" مشددا على ان "المشاركين بأسم الحراك يقومون بتوزيع الادوار المرسومة حسب الطلب منذ اكثر من عام كامل من المراوغة والتهديد بالانسحابات والابتزاز والمقايضة"[٢٠] وبعد اشهر قليلة أي في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩ تم تغيير اسم هذا

محمد علي ابو بكر السقاف ، الفاعلون غير الرسميين في اليمن .. الحراك الجنوبي قوة فاعلة غير رسمية ، ص ٤ ، دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت http://www.aljazeera.net

١٩– المصدر نفسه ، ص ٤.

٢٠– نقلا عن : ايمان عبد الحليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ . واحمد طاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

المجلس ليصبح المجلس الاعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب والذي اختير فيما بعد القيادي حسن الباعوم رئيسا له [٢١] والذي عبر عن رأيه بصراحة في مؤتمر الحوار الوطني رافضا ما سيتمخض عنه من قرارات وواصفا اياه بأنه " حوار يخص المتحاورين في الجمهورية العربية اليمنية ، واننا في ثورة في الجنوب وسنمضي فيها حتى تحقيق اهدافها بأستعادة الدولة الجنوبية المنهوبة " [٢٢] ، ويحظى هذا المجلس بتأييد قاعدة عريضة من اهالي الجنوب ، فضلا عن حركة التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) التي يرأسها الدكتور عبد الله احمد بن احمد والذي يعد من اشد المعارضين لبقاء الجنوب في يمن موحد ويدلل على ذلك بيان حركته الذي اصدره في عام ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى الاربعين لأستقلال اليمن الجنوبي والذي اكد على " ان الجنوب يقع تحت الاحتلال الكامل لنظام الجمهورية العربية اليمنية منذ ٧ يوليو ١٩٩٤ وان المهمة المباشرة التي تقف امام ابناء الجنوب هي العمل بكل اشكال واساليب النضال السلمي للتخلص من الاحتلال وتحرير الشعب منه واستعادة السيادة واقامة الدولة الحرة المستقلة على ارض الجنوب وفقا لوثائق الاستقلال الاولى عن بريطانيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، وان تاج تتعاطى مع أي مشاريع مقدمة من أي فصيل جنوبي طالما حافظ على استقلال الجنوب وهويته ، وان المشاريع المطروحة حاليا وفي المستقبل كالفيدرالية وفيدرالية المحافظات او القبول بالحكم المحلي في اطار الجمهورية اليمنية هي تفريط بالوطن وبحقوق الشعب وحريته واستقلاله وانها جريمة لا تغتفر وان أي مفاوضات تتم مع نظام الاحتلال لابد ان تكون تحت اشراف دولي وان تضمن الحقوق الشرعية وفقا لمواثيق الامم المتحدة والقانون الدولي " [٢٣] ، كما كان زعيم الحركة من اكثر المطالبين بأنشاء قناة فضائية بأسم الجنوب اذ يرى انها " الحلقة المركزية في نشاط المعارضة " وان " قيامها سوف يحدث تحولا جذريا في عملنا وفي استيعاب

---

[٢١]– محمد علي ابو بكر السقاف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

[٢٢]– نقلا عن : ايمان عبد الحليم ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ .

[٢٣]– نقلا عن : انور قاسم الخضري ، ازمة الجنوب : القديم الجديد في تقسيم اليمن ، التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، عدد ٦ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤ .

العالم لقضية الجنوب العادلة ، اعطوني قناة جنوبية اعطيكم وطنا جنوبيا محررا " [٢٤] .
ولا يقتصر الحراك على هذه الهيئات وانما يضم ايضا هيئات اخرى لا تتوسل الانفصال سبيلا كما الهيئات الانفة الذكر مثل مؤتمر شعب الجنوب بقيادة محمد علي احمد رئيس امن الدولة السابق والعضو في حزب المؤتمر الشعبي العام واحد المقربين من الرئيس عبد ربه منصور هادي والذي تتلخص توجهاته الرئيسة بتفضيل خيار الوحدة على الانفصال ، وكان هذا التيار هو الوحيد من تيارات الحراك التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني انطلاقا من فكرة الاستعداد للتفاوض على حلول مختلفة لقضية الجنوب ابعدها الانفصال الفوري ، وتتحدد مشكلة مؤتمر شعب الجنوب على الرغم من ان بعض قياداته تحظى بأحترام شخصي بمحدودية نفوذه على القواعد الشعبية لا سيما في المناطق المؤيدة للأنفصال مثل الضالع ولحج ، وتقييد مرونتهم التفاوضية بالنظر الى ان اغلبية الحراك ذوي ميول انفصالية فضلا عن ان ميل العواطف الشعبية في الجنوب نحو الانفصال قد قوضت من شرعيتهم كثيرا وجعلتها موضع شك[٢٥] .
واذا كانت اخطاء السلطة وعقم سياساتها هو ما منح الحراك فاعليته وقوته في بداية نشأته مما جعل تشكيلاته تشكل منظومة فاعلة تتبنى مطالب حقوقية واضحة وكانت الامال تعول عليه في بناء مشروع وطني الا ان الحراك سقط في فخ القبلية والجغرافيا والولاء للذات ويعود ذلك لفقدان الحراك لنخبة متميزة تمتلك وعيا تاريخيا ولتفاعله مع الثقافة المحلية مما جعل منه مشروعا متخبطا ومتناقضا مع نفسه ومع واقعه وهذا اوصله الى مرحلة فقدانه لحسه التاريخي والغرق في نضال آني مرحلي هدفه الغنيمة والثأر وهذا الواقع افرز معطيات عدة ابرزها :
١- تشتت وضعف القوى المشكلة للحراك فضلا عن عدم امتلاكها لبنية تنظيمية تمكنها من تحويل نشاطها الى قوة ضاغطة لتحقيق مصالح اطرافها .
٢- عجز قيادته عن انتاج مشروع واضح .
٣- تحوله الى قوة سلبية تعيد انتاج الظلم وتخدم قوى الفساد .

---

[٢٤]- نقلا عن : المصدر نفسه ، ص ٢ .
[٢٥]- مجموعة الازمات الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص ٣ وص ٩. وايمان عبد الحليم، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

٤- تناقض الخطاب الذي يتبناه بين مضمون القيم التي يدافع عنها ويسعى اليها وبين الواقع الذي يعمل فيه والهدف الحقيقي الذي يسعى اليه ، فخطابه ذا الوجه الانفصالي يعمل على : اولا : يؤسس للبداوة والقرية نظرا لاعتماده على وعي القبيلة الرافض للآخر والمستند على الاقصى الجغرافي، ثانيا : يخفي بوعي او بدون وعي مشروعا متناقض مع القيم التي يؤسس لها ، فمثلا هو لا يريد ان يحل المظالم التي يتحدث عنها في خطابه وانما يعمل على تدمير الاليات التي يمكن من خلالها تجاوز تلك المظالم ، وينادي بالسلم في نضاله بينما العنف هو النتاج الطبيعي لخطابه واهدافه ، ثالثا : يعتمد مبدأ العنصرية الجغرافية بسبب تبني خطابه للعنف والفوضى[٢٦] .

كان الحراك في بداية تشكيله يملك فرصة تاريخية في ان يمتلك زمام المبادرة ويسهم مع القوى السياسية والاجتماعية الاخرى في اخراج اليمن من ازمته والمشاركة بفاعلية في تغيير واقعه نحو الافضل فيما لو :

١- تحول الى تحالف واسع يشمل جزءا كبيرا من المعارضة وقوى السلطة من خلال تبني خطابا وطنيا وحدويا ديمقراطيا عصريا .

٢- ساعد الحزب الاشتراكي على الخروج من مأزقه من خلال تطوير مشروعه الحضاري ودمجه في الحراك دون ان يقوم الحزب بقيادة الحراك .

٣- اعادة قراءة المشروع الوطني من خلال تقديم رؤية نقدية للتجارب السابقة وتوسيع التحالفات خاصة مع القوى الحديثة في اليمن سواء من كانت في الحكم او المعارضة.

٤- تبني مهمة التأصيل للنضال السلمي القائم على اسس انسانية حضارية عصرية توجه اهتمامها نحو اليمن لا نحو جنوبه فقط ، صحيح ان من حق الحراك الدفاع عن مظلومية ابناء الجنوب والمطالبة بتوزيع الثروة والسلطة على اسس عادلة ولكن يجب ان يجري ذلك على وفق آليات محددة وواضحة لا تتناقض مع المشروع التاريخي الحضاري لليمن [٢٧] .

---

[٢٦]- نجيب غلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ ،وص ص ٢١٩- ٢٢٣ ، وص ص٢٣٢ - ٢٣٤.

[٢٧]- نجيب غلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٧- ١٥٨ .

المبحث الثالث : دواعي ظهور الحراك الجنوبي .

انتجت السياسات التي مارسها النظام الحاكم في اليمن بعد حرب ١٩٩٤ والتي كان من ابرز مفاصلها الاقصاء والتهميش بحق ابناء الجنوب شعورا بالامتعاض والغضب مما اسهم في تمهيد الطريق اما ولادة معارضة جنوبية للنظام الحاكم تمثلت في الحراك الجنوبي الذي كان وراء ظهوره دواعي عدة ابرزها :

اولا : غياب الرؤية الاستراتيجية الوطنية : عانى اليمن بعد تنفيذ مشروعه الوطني في تحقيق الوحدة بين الشطرين من غياب رؤية استراتيجية لا سيما في الجانبين الثقافي والتعليمي بأمكانها ان تعمل على انجاح وتطوير وضمان استمرارية هذا المشروع وترسيخ قيمه المتمثلة في تعزيز قيم الانتماء للوطن خاصة عند الناشئة ، وابراز الاهمية التاريخية للوحدة وانعكاساتها على بناء الدولة والمجتمع ،وكشف الانعكاسات السلبية لتقسيم اليمن وتمزقه ، واشاعة ثقافة ان الوحدة هي الضمانة الوحيدة لتعزيز الامن والاستقرار والرفاهية .

ثانيا : سوء الادارة الحكومية وفسادها : تعامل عدد من القادة السياسيين والاداريين والذي كان لأدائهم الوظيفي السيئ دور في افساد المؤسسات الحكومية والحياة العامة مع المحافظات الجنوبية والشرقية من منظور بسط النفوذ واظهار القوة لا من منظور القانون والنظام لا سيما بعد حرب ١٩٩٤[٢٨] ، ويمكن ملاحظة ذلك في بعض الاجراءات التي يمكن وصفها بالانتقامية والتي يتمثل ابرزها في :

١- تعامل الكثير من هؤلاء القادة مع نتيجة الحرب التي انتهت بخسارة الجنوب فيها بوصفها فرصة مثالية للأفساد والكسب غير المشروع الامر الذي اشعر الجنوبيين بأن مناطقهم وممتلكاتهم اصبحت في حكم المستباحة .

٢- اخضاع الوظيفة العامة لمعايير ابعد ما تكون عن القانونية واقرب ما تكون من المزاجية، فالوظيفة هنا تداخلت فيها اعتبارات عدة مثل القرابة والمصلحة الخاصة والوساطة مما ادى الى حرمان اصحاب الكفاءة لا سيما الخريجين الشباب .

٣- خصخصة الكثير من المؤسسات والشركات المملوكة للدولة مما ادي الى فقدان

---

[٢٨]- احمد طاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٠-٨١ .

الكثير من العمال والموظفين لوظائفهم ومن ثم فقدان آلاف الأسر لمصادر عيشها .
٤- بسط السيطرة على الممتلكات العامة من اراضي ومبان ومؤسسات حكومية فضلا عن الاراضي الخاصة بأساليب وطرق مختلفة في المحافظات الجنوبية كافة .
٥- انتشار البطالة على نطاق واسع في محافظات جنوب وشرق البلاد بسبب انهاء خدمة الضباط والجنود من ابناء الجنوب الذين شاركوا في حرب ١٩٩٤ .
٦- شيوع حالة السخط وعدم الرضا بين ابناء الجنوب بسبب قيام الحكومة بتعيين ابناء عدد من الشخصيات والقيادات الجنوبية غير المرغوب فيها في الجنوب .
٧- المعالجات الخاطئة وغير المحسوبة المخاطر من قبل النظام الحاكم بهدف تهدئة الحركة المطلبية من خلال اغداق الاموال والهبات والسيارات والوظائف لبعض القيادات الجنوبية والتي ادت الى نتائج عكس المرجو منها تمثلت بتحول الكثير من المستفيدين من النظام الى الحراك الجنوبي .
٨- عدم التعاطي بجدية مع اعمال اللجان الرئاسية المكلفة بإيجاد معالجات وحلول لمشاكل المحافظات الجنوبية والشرقية.
ثالثا: الادارة المجتمعية الفاشلة: فرض على الشعب اليمني بعد اتمام عملية الوحدة قيادات جديدة/قديمة اسهمت في خلق واقع جديد اثار ردود فعل عصبوية متناقضة ادت الى فقدان ثقة المواطن بالدوائر الحكومية والرسمية نتيجة ضعفها مقابل تنامي الولاءات العشائرية والقبلية وتعددها ، وظهور الزعامات الاجتماعية المدعومة من قبل الدولة بوصفها البديل الشرعي للنظام والقانون مما ولد سخطا وتذمرا من غياب الدولة وتراجع دورها في الجنوب مقابل تنامي قوة هذه الزعامات ، وسيادة حالة عدم الاستقرار الامني في الجنوب وعودة ظاهرة الثأر اليه ، ووصول ابناء الجنوب الى قناعة مفادها ان التخندق ضد الدولة هو المخرج لمعاناتهم مما هيأ الاجواء والظروف الملائمة لظهور الحراك الجنوبي [٢٩] .
رابعا: حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي كانت تعيشها اليمن بسبب تهديدات تنظيم القاعدة والقرصنة في البحر الاحمر والازمة المالية وانخفاض اسعار النفط

[٢٩] – احمد طاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

والعلاقة المتأزمة بين السلطة واحزاب المعارضة وتمرد انصار الله [٣٠] .

خامسا: تعيين عدد من ابناء اليمن الشمالي في مناصب قيادية في المحافظات الجنوبية بحيث وصل عدد المدراء العامين من الشماليين في هذه المحافظات الى ٨٦% في السنوات التالية لحرب ١٩٩٤ فضلا عن تعيين عدد من الشخصيات الجنوبية التي لا تحظى بالمقبولية في الوسط الاجتماعي ممن لا يملك معظمهم مؤهلات علمية ولا خبرات لذا فهم غير مؤهلين لهذه المناصب.

سادسا: الاستيلاء على اراضي الجمعيات التعاونية الزراعية التي بلغ عددها ٦٠ جمعية تضم بين ظهرانيها ما يقارب ٣٥ الف موظف والذين حصلوا على هذه الاراضي بموجب وثائق شرعية وقانونية.

سابعا: الشعور بالاغتراب السياسي بسبب الثقافة التي اشاعها الاعلام والخطاب الرسمي وكرسها والقائمة على اتهام ابناء الجنوب بالخيانة والانفصال والتي ادت أي هذه الثقافة الى حالة من التباعد المجتمعي انعكست سلبا على نفسية ابناء الجنوب وشكلت عائقا وقف بوجه التحاقهم بالمؤسسات الرسمية العسكرية والمدنية والسيادية والمنح العسكرية.

ثامنا: تعقيد بعض المعاملات الخاصة بالاستثمارات المختلفة في المحافظات الجنوبية وممارسة الضغوط على اصحاب الوكالات التجارية لاجل التنازل عنها لأبناء من المحافظات الشمالية .

تاسعا: محاولة طمس هوية الجنوب وثقافته من خلال عدد من الممارسات والاجراءات المتخذة[٣١] مثل تغيير اسماء الشوارع والمدارس والمعسكرات والمؤسسات التي ارتبط اسمها بتاريخ اليمن الجنوبي النضالي والحضاري .

عاشرا : عدم السماح بتأسيس منابر اعلامية جنوبية من صحف ومجلات وقنوات تليفزيونية، وبموازاة ذلك لم تسمح السلطات الرسمية بتأسيس احزاب سياسية او منظمات مجتمع مدني يتقدم بطلبها الجنوبيين سواء كانوا في السلطة او خارجها، كما

٣٠- محمد حافظ عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

٣١- فضل الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

لم تمنح تراخيص لمراسلي الصحف والوكالات الاجنبية اذا كان من ابناء الجنوب ، كما لم يسمح بأرسال بعثات اعلامية او اكاديمية او وفود حكومية الا اذا كانوا ملحقين بقيادات من الشمال .

احدى عشر: تشديد النظام لحصاره على بعض الشخصيات والفئات الاجتماعية ومنعهم من الالتحاق بالعمل في بعض المجالات السياسية والاعلامية والدبلوماسية والمراكز البحثية والشركات الاجنبية .

ثاني عشر: احياء النظام للخلافات السابقة واثارتها بين الجنوبيين من خلال اعتماد النظام على الشخصيات الجنوبية ذات الطبيعة الانتقامية والعدائية وتوظيفها للعمل ضد ابناء جلدتهم والذين لم يبخلوا بأستغلال المناسبات والمنابر الاعلامية للرد على نظرائهم كلما رفعوا صوتهم للمطالبة بحقوقهم[٣٢].

ثالث عشر: شكل عجز السلطة بتحالفاتها الحزبية والقبلية في القضاء على حركة انصار الله دافعا قويا لابناء الجنوب في تشكيل الحراك السلمي بعد الحرب الرابعة في صعدة والذي تمكن من مواجهة السلطة والحفاظ على سلميته رغم مقتل العديد من انصاره [٣٣].

رابع عشر: قيام النظام بتغذية الفتن واشعال التفرقة بين القبائل في الجنوب وتقديم الدعم للمتصارعين من اجل المحافظة على استمرارية الصراع وبقاءه .

خامس عشر: توظيف النظام للعناصر الاجرامية الموالية لها من ابناء الجنوب ومحاولة الصاقهم بالحراك من اجل تشويه صورته امام العالم ومن ثم الانقضاض عليه .

سادس عشر: دفع النظام لتنظيم القاعدة من خلال الشبان الذين جندهم للمشاركة في حرب افغانستان والذين شاركوا معه في حرب العام ١٩٩٤ على العمل في المحافظات الجنوبية لأظهار الجنوب بوصفه مأوى للقاعدة والارهاب ولإثارة المشاكل والخلافات فيه.

سابع عشر: منع شبان الجنوب من الالتحاق بالسلك التعليمي العسكري والقضائي مثل

---

[٣٢] – المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

[٣٣]– محمد ناصر البخيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨ .

الكلية العسكرية وكليتي الطيران والشرطة والاكاديمية الحربية ومعهد القضاء العالي في صنعاء والغاء الكليات المشابهة في الجنوب والتي كان من نتائجها ان يتبوأ ابناء المحافظات الشمالية قيادة القوات المسلحة والامن والقضاء [٣٤].

الخاتمة :

كان عدم الاستقرار السياسي السمة التي اتصفت بها اليمن منذ قيام دولة الوحدة في عام ١٩٩٠ بسبب الصراع على السلطة بين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح ومنافسيه والذين تنوعت علاقتهم به ما بين حليف تارة وخصم تارة اخرى ، مما جعل اليمن تواجه بفعل هذا الصراع تحديات عدة افقرت البلاد وخلفت الاحقاد واولدت التناقضات والتي تراكمت بمرور الزمن ليكون الحراك الجنوبي احدى نتاجاتها والذي سيقود بتجلياته الحالية القائمة على فكرة اللاعودة لليمن الموحد الى تمزيق البلاد وتشتيت قواها وهذا ما اوصلنا الى الحقائق الاتية :

١- على الرغم من ان الحراك الجنوبي تأسس في نطاق جغرافي هي المحافظات الجنوبية والشرقية من البلاد الا ان هذا الحيز يشكل ثلثي مساحة اليمن ، وهذا الامر سيصعب من مهمة أي حكومة في معالجة الاشكاليات المتعلقة بهذه المناطق نظرا لكبر مساحتها وتعدد مشكلاتها .

٢- اجبرت الظروف والتطورات في اليمن المتسمة بالتسارع والمشفوعة بالتدخل الخارجي الحراك على التحول من الحالة السلمية الى المسلحة بوصفها الوسيلة المناسبة للحفاظ على كيانها ووجودها في ظل التهديدات التي تتعرض لها .

٣- عمق الصراع القائم في اليمن من الشروخ القائمة بين الشمال والجنوب وبين الحراك وبعض القوى السياسية والاجتماعية في اليمن ، وفي ظل هذه المعطيات سيكون من الصعب رأب الصدع والغاء فكرة الانفصال لدى الحراك ومؤيديهم من ابناء الجنوب التي يرون انها لو تحققت قبل سيطرة حركة انصار الله على السلطة لكانت ستجنبهم ويلات الحرب ومآسيها .

٤- احدى الوسائل التي يمكن من خلالها استبعاد التفكير بالحل الانفصالي لدى

---

[٣٤]- فضل الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .

القيادات والجماهير الجنوبية هي : اولا : الدفع بأتجاه تشكيل فيدراليات متعددة في المحافظات الجنوبية والشرقية تتمتع بنفس الحقوق وتؤدي نفس الواجبات ، ثانيا : العمل على خلق الاستقرار السياسي في اليمن من خلال بناء مؤسسات الدولة في الجنوب وتعمير بناه التحتية وتوفير الخدمات وازالة المظالم وارجاع الحقوق الى اصحابها، ثالثا: القيام بأجراء تقاسم للسلطة بين الشمال والجنوب حتى في ظل الفيدراليات المتعددة قاعدتها العدل والمساواة، رابعا: البدء بعملية بناء الثقة بين الاطراف المتحاربة بعد ان تنفض الحرب الحالية في اليمن غبارها .

الملخص:

رفع الحراك الجنوبي منذ بداية ظهوره على الساحة السياسية اليمنية في عام ٢٠٠٧ شعار انفصال الجزء الجنوبي والشرقي من البلاد عن اليمن والذي يراه حسب رأيه الحل المثالي لمشاكل البلاد التي تتفاقم وتتعقد عاما بعد آخر بسبب الصراعات الداخلية على السلطة والموارد بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية وتدخلات الدول الخارجية لدعم حلفاوءها المحليين والتي اوصلت اليمن الى مرحلة الدولة الفاشلة والتي شكلت عاملا مهما من عوامل اصرار الحراك الجنوبي على تحقيق الانفصال مهما كان الثمن واعادة بناء الجنوب على وفق اسس وركائز جديدة ومحاولة التخلص من آثار الماضي الوحدوي .

As a Movement Southern : Movement in Yemen Separatism Case Study

Assistant Professor Dr. Ibtisam Mohammed Al Amery
Center for Strategic and International Studies /Baghdad University

The Southern Mobility has been used the Separation Slogan of Southern and Eastern part for Yemen since 2007 which was the date of its Beginning of Appearance in the Yemeni Political Field and its Considered this Slogan as the ideal Solution for the Problems of Country which has been Become more and more Complicated Year and Year due to the Internal conflicts on the Authority and Resources among the Political and Social Powers and the Intervention of External Countries in order to Support its Local Allies , Because of all these Problems Yemen has been Reached to Stage of a failed Country which has been as an important Reason for the Southern to Achieve Separation from Yemen at any price and Begin to Rebuilding the South by Depending on New Foundations and Trying to Dispose from the Effects of the Past Unitary.